

تعاد تسوية المعاشات مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي العوضي يقترح زيادة المعاشات التقاعدية إلى 1500 دينار كحد أقصى لجميع المتقاعدين من جميع الفئات



كامل العوضي

تقدم النائب كامل العوضي بالاقترح بقانون المرفق بأضافة فقرة أخيرة الى المادة الاولى من القانون رقم 9 لسنة 2011 بشأن تعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالامر اميري رقم 61 لسنة 1976 والمرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1992 بنظام التأمين التكفيي والقانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات ونصت المواد على ما يلي: مادة اولى: تضاف الى المادة الاولى من القانون رقم

9 لسنة 2011 المشار اليه فقرة اخيرة نصها الآتي: وتعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي استحققت قبل العمل بهذا القانون بافتراض ان الحد الاقصى للمرتب 1500 دينار شهريا مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي. مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على الآتي: وفقا للمادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية، يكون الحد الاقصى للمرتب المنصوص عليه في هذا

القانون 1250 دينارا شهريا وبمقتضى القانون رقم 9 لسنة 2011 المعمول به وذلك حسيما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون نظرا لتغير الظروف والحاجة الى اعادة النظر في الحد الاقصى للمرتب ولتغطية جزء من الارتفاع الفعلي لنفقات المعيشة ولتقليل الفروق بين ما يتقاضاه المؤمن عليه اثناء خدمته وما اصبح يتقاضاه بعد التقاعد، غير ان رفع الحد الاقصى للمرتب من 1125 الى 1500 دينار يستفيد منه من كان في الخدمة في تاريخ العمل به، اي في 2011/5/1 ولن يستفيد منه من احيوا

الزلزلة لتجديد تلقي طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من صندوق الأسرة 6 أشهر

مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ احكام هذا القانون. ونصت المذكرة الايضاحية على الآتي: نظرا لعدم قدرة العديد ممن صدر هذا القانون لمعاوتتهم من الاستجابة لمطالباته وعدم اتاحة الفرصة للمواطنين الراغبين في الاستفادة من هذا القانون في البند رقم 1 من هذه المادة لتلقي طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من هذا القانون او اعادتها مجددا

تقدم النائب د.يوسف الزلزلة باقتراح بقانون بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم 104 لسنة 2013 بشأن انشاء صندوق دعم الاسرة، ونصت مواده على ما يلي: مادة اولى: تعدل المادة الثالثة المشار اليه ويضاف اليها الفقرة الاخيرة نصها كالآتي: يجوز للصندوق تجديد الفترة المشار اليها في البند رقم 1 من هذه المادة لتلقي طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من هذا القانون او اعادتها مجددا ولفترة لا تتجاوز ستة اشهر اخرى تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. مادة ثانية: على رئيس

مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ احكام هذا القانون. ونصت المذكرة الايضاحية على الآتي: نظرا لعدم قدرة العديد ممن صدر هذا القانون لمعاوتتهم من الاستجابة لمطالباته وعدم اتاحة الفرصة للمواطنين الراغبين في الاستفادة من هذا القانون في البند رقم 1 من هذه المادة لتلقي طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من هذا القانون او اعادتها مجددا ولفترة لا تتجاوز ستة اشهر اخرى تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. مادة ثانية: على رئيس



د.يوسف الزلزلة

عسكر: مكافأة فورية لكل رجل أمن في «الداخلية» و«الجمارك» يضبط أي نوع من المخدرات

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة قال في مقدمته: يعد رجال الأمن بوزارة الداخلية وموظفو الإدارة العامة للجمارك في المراكز والمنافذ الجمركية والحدودية المختلفة سواء البرية أو البحرية أو الجوية خط الدفاع الأول على الحدود لمواجهة المهربين للمخدرات والسوموم المختلفة، كما انهم الاعين الساهرة على حماية أمن الوطن ليرد كل من تسول له نفسه الاعتداء على أمن وسلامة وصحة اهل الكويت، ويبدل رجال الأمن والجمارك على الحدود جهودا جبارة في كل المواقع الداخلية والخارجية التي تقع تحت مسؤوليتهم لمنع دخول كل أنواع المخدرات والسوموم إلى

البلاد من خلال تتبع خط سير المهربين وافشال طرقهم المتتوية والمتكررة باستمرار بغية تمويه عملية التهريب وخداع رجال الجمارك، لكن الاعين الساهرة من رجال الأمن والجمارك الكفاء العاملين على حدودنا البرية والبحرية والجوية دائما يقظين ولديهم الجهوزية لردع أي مهرب للمخدرات وغيرها من ممنوعات يرغب في إدخالها للبلاد. ونص الاقتراح على منح مكافأة فورية مجزية يتم تحديدها طرديا مع الكمية المضبوطة لكل رجل أمن بوزارة الداخلية ولكل موظف بالإدارة العامة للجمارك يضبط أي نوع من المخدرات في المنافذ والمراكز الجمركية والحدودية، سواء

البرية أو البحرية أو الجوية، تقديرا لجهودهم في حماية البلاد من هذه السموم. نعتقد ان هذه المكافأة الفورية مجزية يتم تحديدها طرديا مع الكمية المضبوطة لكل رجل أمن بوزارة الداخلية ولكل موظف بالإدارة العامة للجمارك يضبط أي نوع من المخدرات في المنافذ والمراكز الجمركية والحدودية، سواء



عسكر العنزي

اللجنة المالية ناقشت مع وزير التجارة إنشاء الهيئة الوطنية لحماية المستهلك الهاشم تحذر الحكومة من كثرة إنشاء الهيئات



د.عبدالحسن المدعج وأركان وزارة التجارة خلال الاجتماع



خلف ديمثير وفيمصل الشايع وصفاء الهاشم خلال اجتماع اللجنة المالية

المستهلك: ان الوزير طلب مهلة لدراستها. واشارت الى ان كثرة انشاء الهيئة يسبب هدرا كبيرا في الميزانية، متسائلة: ماذا يفعل جهاز حماية المستهلك وما وظيفته؟ فلم

وقالت الهاشم، عقب اجتماع اللجنة المالية بحضور وزير التجارة والصناعة د.عبدالحسن المدعج مناقشة الاقتراحات بقوانين بشأن انشاء الهيئة الوطنية لحماية

حذرت عضو اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم الحكومة من كثرة انشاء الهيئات، مشيرة الى انها تسبب هدرا ماليا كبيرا، وتسبب جمودا في التوظيف.

الجبران للحد من الإعلانات المخالفة للقيم الدينية

تقدم النائب د.عبدالرحمن الجبران باقتراح بأضافة الفقرة الحادية عشرة الى المادة الحادية والعشرين من القانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر، وينص على حظر نشر الاعلانات التجارية تتضمن صوراً او عبارات تحوي او تتضمن تخدش الآداب والحياء العام او تتعارض مع القيم الدينية والاجتماعية وتؤلب المجتمع، ومن شأنها اضعاف الجانب الانساني في الانسان في الطب واعلاء الجانب المادي. وأضاف الجبران ان المذكرة الايضاحية للاقتراح تنص على انه في العام 2006 صدر قانون

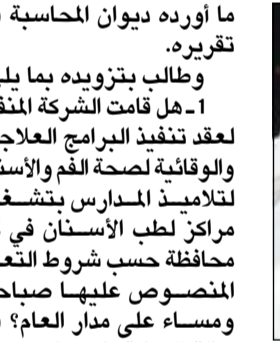
رقم 3 بشأن المطبوعات والنشر، وقد تضمن المواد 19 و 20 و 21 الحالات التي يحظر فيها النشر او يشكل مخالفة قانونية، وقد اغفل القانون الاشارة الى الاعلانات التجارية بشكل عام والطبعية من الاحيان تحوي او تتضمن صوراً او عبارات تخدش الحياء والاحلاق والآداب العامة في المجتمع الكويتي، ومن شأنها اضعاف الجانب الانساني في مهنة الطب واطفاء سمة المصلحة الخاصة والمنفعة المادية دون اعتبار للمخاطر الطبية المتوقعة بصورة فيها تضليل للناس.

الموقع من مدير البرامج بانها عهدة لديه حين تسليمها للوزارة. 4 - ما الاجراء الذي يجب ان تتخذه الوزارة في حال اظهار بطء او اهمال من الشركة المنفذة للعقد في تنفيذ التزاماتها؟ 5 - هل قامت الوزارة بمتابعة تنفيذ الالتزام المقدم من الشركة المنفذة باستخدام جميع العاملين بالبرنامج (اطباء - فنيين - اداريين) بنفس شروط تعاقدهم؟ هل تابعت الوزارة تنفيذ هذا الالتزام؟ وهل تتبع ملكية هذه المراكز للوزارة ام ملك خاص بالشركة المنفذة؟ 2 - يرجى تزويدي بصورة من الفواتير والمستندات الدالة على شراء الأدوات والتجهيزات والمعدات الطبية وغير الطبية الخاصة بتنفيذ اعمال العقد. 3 - هل شكلت الوزارة لجنة لحصر الأجهزة والمعدات المشتراة لهذا العقد؟ يرجى تزويدي بكشف اوصاف الأجهزة والمعدات المشتراة

قويعان يسأل العبيدي عن البرامج الوقائية لصحة الفم للتلاميذ

ما اوردته ديوان المحاسبة في تقريره. وطلب بتزويده بما يلي: 1- هل قامت الشركة المنفذة لعقد تنفيذ البرامج العلاجية والوقائية لصحة الفم والأسنان لتلاميذ المدارس بتشغيل مراكز لطب الأسنان في كل محافظة حسب شروط التعاقد المنصوص عليها صباحا ومساء على مدار العام؟ في حالة الإجابة بالإيجاب يرجى تحديد اعداد وأماكن هذه المراكز

وجه النائب د.حسين قويعان يسأل العبيدي وزير الصحة د.علي العبيدي قال في مقدمته: تعدد البرامج المدرسية لصحة الفم والأسنان من الأفكار الرائدة التي قامت وزارة الصحة بتطبيقها لتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية لصحة طلاب المدارس، ولكن عدم قيام الوزارة بمتابعة تنفيذ شروط التعاقد بين الوزارة والشركة المنفذة للبرنامج شابه بعض المخالفات ومنها



د.حسين قويعان

عائلة عرييد

ينعون ببالغ الحزن والأسى
وفاة فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى
السيد / علي سعيد عرييد
والد كل من:
سامر عرييد (زوجته إلهام الحامدي)
تمام وحنان عرييد (زوجة عصام جعفر)

وقد ووري جثمانه الطاهر
يوم الجمعة الموافق ٢٠١٤/١/١٧ في لبنان

تقبل التعازي
للرجال والنساء في صالة صندوق التوفير - حولي خلف المعهد التجاري - للبنين
بجانب مجمع المهلب - للاستفسار: موبايل ٦٦٥٥٧٩٩٥

فقط الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٢/٤
من الساعة 5 وحتى الساعة 10 مساءً

الكندري لوزير الداخلية: ما إجراءتكم حيال تكرار سرقة مخازن الوزارة؟

وجه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالاً للنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد قال في مقدمته: تكرار السرقة من مخازن الداخلية والتي تضم بلا شك مواد في غاية الأهمية والخطورة على الامن، وما حدث اخيرا جريمة سرقة عشرة آلاف زجاجة خمر من مخازن الداخلية هو في حقيقته تسبب في مراقبة تلك المخازن، وطلب افادته بالاجراءات الامنية التي اتخذتها وزارة الداخلية بعد سرقة الذخائر من مخازن وزارة الداخلية، ومن يقوم بحراسة وتأمين سلامة مخازن وزارة الداخلية. هل الوزارة ام القطاع الخاص، وان كان الجواب القطاع الخاص فما الشركة التي تقوم بذلك، وكم مدة العقد المبرم معها، وهل كانت هي الشركة نفسها التي كانت تحرس مخازن الداخلية وقت سرقة الذخائر، وما الادارة المعنية في وزارة الداخلية المسؤولة عن مخازن الوزارة. وهل اشخاص الادارة المعنية الذين تقع على عاتقهم مسؤولية مخازن الداخلية وقت سرقة زجاجات الخمر هم انفسهم الذين كانوا على الادارة نفسها وقت سرقة الذخائر، وكم عدد السرقات المعلنه وغير المعلنه التي تم فيها سرقة مخازن الداخلية خلال الخمس سنوات السابقة، وهل تم تشكيل لجنة تحقيق في معرفة ملابسات تكرار سرقة مخازن الداخلية. وهل تم التوصل الى من ارتكب تلك الجرائم، وهل تمت احالة اي قضية الى النيابة العامة، وهل صدرت احكام ضد من تتهم الوزارة بسرقة مخازنها؟

مُشَرَاكُم كَرَامَةً

تتقدم
شركة أدلينك - الكويت
وجميع العاملين بها بأحر التعازي القلبية
وخالص العزاء والمواساة إلى
الزميل / سامر علي سعيد عرييد
لوفاة المرحوم بإذن الله تعالى
والده

سائلين الله العلي القدير أن يتعمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان